أثار البرامج الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩

د. زرزار العياشي
أ. غياد كريمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة، الجزائر

ملخص:

لقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي وما تبعه من انخفاض مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة.

ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب، شرعت الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة تتجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الإقتصادي، بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي، وتم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاثة برامج:

- البرنامج الأول: برنامج دعم النمو الاقتصادي المطبق في الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٤ خصص له مبلغ ٥٢٥ مليار دينار جزائري أي حوالي ٧ مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ خصص له مبلغ يفوق ١٥٠ مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي ٢٠١٠– ٢٠١٤ يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل ٢٨٦ مليار دولار أمريكي.

وبالنظر لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى تحقيقها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لا بد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الاقتصاد الوطني عن طريق إجراء دراسة تقييمية لها في الفترة ٢٠٠١– ٢٠١٠ من أجل الوقوف على مزاياها وتحديد النقائص التي ميزتها من أجل تجنبها مستقبلا.

مشكلة البحث: لقد تبنت الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ سياسة توسع في الإنفاق العام بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة، من هذا المنطلق تبرز ملامح إشكالية البحث التي تبرز في التساؤل التالي:
ما أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١–٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥–٢٠٠٩ على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية هي:

نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة قي الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٩ في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

منهجية البحث: من أجل التحقق من فرضية الدراسة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وهو أسلوب بحثي يهدف إلى وصف دقيق للظاهرة محل الدراسة وجمع البيانات والمعلومات الدقيقة عنها من مصادرها الأولية. وسيتم ذلك من خلال وصف سوق الأوراق المالية الإسلامية، وما يجري فيها من معاملات وعمليات، وما تقوم به من وظائف، ثم تحليل تلك الوظائف والعمليات والمعاملات في ضوء المنظور الإسلامي، ونقدها، وبيان ما يوافق الشرع منها، وما يخالف الشرع، ومقارنة هذه المعاملات والعمليات مع النظرية الإسلامية في عمل أسواق الأوراق المالية لمعرفة مدى تطابق الواقع مع النظرية، كما أن البحث بطبيعته يندرج تحت سقف المنهج الاستنتاجي الذي ينطلق من فرضية خاصة يبنى عليها تصميم البحث ويتم جمع البيانات حول الفرضية إلى أن يتم إثباتها وبالتالي نتائج البحث تكون معتمدة على إثبات صحة الفرضية ومن ثم تعميم النتائج.

أهمية وأهداف البحث: يمكن إبراز أهمية وأهداف هذا البحث من خلال ما يلي:

١. بيان أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠٠١– ٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ على النمو الاقتصادي تخفيض معدل البطالة.
٢. إعطاء نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩.
٣. الخروج بنتائج واقتراحات تتعلق بمعايير نجاح البرامج التنموية في بلادنا.

أولا: البرامج التنموية في الجزائر للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٩

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دورا هاما في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٠ في حدود ٢٨% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر.

وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٩ في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١–٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥–٢٠٠٩ وذلك كما يلي:

مخطط الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١–٢٠٠٤

أقر هذا المخطط في أفريل من سنة ٢٠٠١ عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٤ بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية ٥٢٥ مليار دج أي ما يعادل ٧ مليار دولار، وأعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـ ١١,٩ مليار دولار، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى: [١]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول ١ : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	١٠٠.٧	٧٠.٢	٣٧.٦	٢.٠	٢١٠.٥	٤٠.١
تنمية محلية وبشرية	٧١.٨	٧٢.٨	٥٣.١	٦.٥	٢٠٤.٢	٣٨.٨
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	١٠.٦	٢٠.٣	٢٢.٥	١٢.٠	٦٥.٤	١٢.٤
دعم الإصلاحات	٣٠.٠	١٥.٠	/	/	٤٥.٠	٨.٦
المجموع	٢٠٥.٤	١٨٥.٩	١١٣.٩	٢٠.٥	٥٢٥.٠	١٠٠

المصدر: بوفليح نبيل: آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بما يقدر بـ ٢٠٥,٤ مليار دج و١٨٥,٩ مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي [٢]

البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة ٢٠٠١، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة ٣ واعتبر هذا البرنامج آنذاك خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب ٤٢٠٣ مليار دج أي ما يعادل ٥٥ مليار دولار، تجدر الإشارة أنه أضيف للبرنامج بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بمبلغ ٤٣٢ مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة ٦٦٨ مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ ١١٩١مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة ١١٤٠مليار دج.

وقد كان يهدف بالأساس إلى [٤]

١. تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، فكان النصيب الأكبر للسكن بقرار إنشاء حوالي ١٠١٠٠٠٠ مسكن بمبلغ ٥٥٥ مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام الدراسية والمطاعم قصد تحسين ظروف التمدرس بمبلغ ٢٠٠ مليار دج، إضافة إلى إنشاء ٢٣١٠٠٠ مقعد بيداغوجي و٢٦ مطعما جامعيا بمبلغ ١٤١مليار دج قصد تحسين ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

٢. تطوير المنشآت الأساسية نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي قطاع النقل في صدر الاهتمامات: تحديث السكك الحديدية، إنشاء مترو الجزائر و٣ مطارات جديدة وانجاز عديد محطات النقل، وكدا قطاع الأشغال العمومية من خلال إنشاء ٦٠٠كلم من الطرق الوطنية والولائية وصيانة ٧٠٠٠ كلم من الطرق وانجاز ٨ سدود وإعادة انجاز وتهيئة ٣١ محطة تصفية [٥]

٣. دعم التنمية الاقتصادية بالتركيز على القطاعات الرئيسية التالية:

- الفلاحة والتنمية الريفية حيث خصص له ما قيمته ٣٠٠ مليار دج.
- الصناعة وتم تخصيص ١٣,٥ مليار دج لهذا القطاع.
- ترقية الاستثمار وتم تخصيص مبلغ ٤.٥ مليار دج.
- الصيد البحري خصص له ١٢ مليار دج
- السياحة: حيث خصص له ما قيمته ٣,٢ مليار دج بهدف إنشاء ٤٢ منطقة توسع سياحي،
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بمبلغ ٤ مليار دج.

٤. رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول2 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	%
تحسين ظروف معيشة السكان	١٩٠٨.٥	٤٥.٥
تطوير المنشآت الأساسية	١٧٠٣.١	٤٠.٥
دعم التنمية الاقتصادية	٣٣٧.٢	٨
تطوير الخدمة العمومية	٢٠٣.٩	٤.٨
تطوير تكنولوجيات الاتصال	٥٠	١.١
المجموع	٤٢٠٢.٧	١٠٠

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص٢.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

البرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ ٢١٢١٤ مليار دينار جزائري مع العلم أن البرنامج قد قسم إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول٣ : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ (الوحدة: مليار دج)

البرنامج	المبالغ	النسبة %
١. برنامج تحسين معيشة السكان:	٩٩٠٣	٤٥.٤٢
• السكن،	٣٧٠٠	
• التربية، التعليم العالي والتكوين المهني	١٨٩٨	
• الصحة،	٦١٩	
• تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية،	١٨٠٠	
• باقي القطاعات	١٨٨٦	
٢. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	٨٤٠٠	٣٨.٥٢
• قطاع الأشغال العمومية والنقل،	٥٩٠٠	
• قطاع المياه،	٢٠٠٠	
• قطاع التهيئة العمرانية	٥٠٠	
٣. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	٣٥٠٠	١٦.٠٥
• الفلاحة والتنمية الريفية،	١٠٠٠	
• دعم القطاع الصناعي العمومي،	٢٠٠٠	
• دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل،	٥٠٠	

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠١٠، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في [٦]

قطاع التنمية المحلية والبشرية:

استفاد من برنامج خاص يصل إلى ٩٩٠٣ مليار دينار جزائري، ما يمثل ٤٥.٤٢ % من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:

يقدر المبلغ المخصص له ٨٤٠٠ مليار دينار جزائري، بنسبة ٣٨.٥٢ % من إجمالي البرنامج.

قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل:

استفادت من مبلغ ٣٥٠٠ مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة ١٦.٠٥ % من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي لهذه البرامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

تقييم آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي والبطالة:

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، ويمكن إبراز أثر البرنامجين على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ فيما يلي:

أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤

بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حوالي ٤,٨ % وهو أعلى مما تحقق في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ والذي بلغ حوالي ٣,٢ %، وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٤ حسب دراسة أعدها البنك الدولي ١ % كمعدل سنوي [٧]

الجدول٤: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)

المؤشرات / السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	٥,٠	٥,٢	٥,٩	٦.٢
معدل النمو في قطاع المحروقات	- ١,٦	٣,٧	٨,٨	٣,٣
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	٢,٦	٤,٧	٦,٩	٥,٢

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو عرفت تحسنا ملحوظا خلال فترة تنفيذ البرنامج، غير أن ذلك يرجع أساسا إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات.

وبإتباع أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نجد أن الاستهلاك شهد ارتفاع متواصل، تم تلبيته بزيادة الواردات وهو ما يطرح إشكالية ما مدى جدوى مثل هذه البرامج التي ترتكز على زيادة الإنفاق العام إذا كانت تزيد فقط من الواردات، في ظل عدم كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في الاستجابة للطلب المتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام، إذ مس الارتفاع في الواردات كل من المواد الأولية بما يقارب ٦٤,٧ % المواد نصف المصنعة بـ ٩٥,٨ %، المواد الصناعية ١٠٤,٦ % والسلع الاستهلاكية بـ ٨٦,٤ % وذلك بين سنتي ٢٠٠١- ٢٠٠٤. [٨]

عموما ارتفعت واردات الجزائر من السلع من ٩,١٧ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٨٨ مليار دولار سنة ٢٠١٠ ما يمثل زيادة قدرها ٣٢٣,٩٩ % في نفس الفترة، كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول٥: تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠
الواردات	٩,١٧	١٢,٠٠	١٨,٣٠	٢٠,٦٨	٣٧,٩٩	٣٨,٨٨
معدل النمو%	-	٣٠,٨٦	٥٢,٥٠	١٣,٠٠	٨٣,٧٠	٢,٤٣

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، ٢٠٠٥- ٢٠١٠.

أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة ٢٠٠١-٢٠٠٤

شهدت معدلات البطالة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ قفزة كبيرة قدرت في حدود ١٠% ما بين سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ نتيجة استفادة أهم القطاعات الاقتصادية من هذا المخطط فيما يخص تطور حجم العمالة ولو بشكل نسبي، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول٦: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) الوحدة (ألف عامل، %)

السنوات / المؤشرات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
حجم العمالة النشطة	٩٠٧٥	٩٣٠٥	٩٥٤٠	٩٧٨٠
حجم العمالة المشغلة	٥١٩٩	٥٤٦٢	٥٧٤١	٥٩٧٦
الفلاحة	١٣٢٨	١٤٣٨	١٥٦٥	١٦١٧
الصناعة	٥٠٣	٥٠٤	٥١٠	٥٢٣
بناء وأشغال عمومية	٨٠٣	٨٦٠	٩٠٧	٩٧٧
إدارة	١٤٥٦	١٥٠٣	١٤٩٠	١٥١٠
نقل، مواصلات و تجارة	١١٠٩	١١٥٧	١٢٦٩	١٣٤٩
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	١٣٩٨	١٤٥٥	١٥٣٧	٢٠٧٠
معدل البطالة	%٢٧.٣	%٢٥.٧	%٢٣.٧	%١٧.٧

يتضح من خلال الجدول السابق الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الاقتصادي على أغلبية القطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة بحيث كان أكبر قطاع مساهم في الحد من معدلات البطالة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو حجم العمالة ٨%، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـ٣,١% كمتوسط معدل نمو سنوي مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق و سكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استفاد من هذا المخطط نظرا للمخصصات المالية التي وجهت له وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي في حجم العمالة قدر بـ ٥,١%، في حين شكل القطاع الصناعي الاستثناء بضعف تطور حجم العمالة فيه نظرا لضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة خصوصا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات [٩]

مقارنة مع ما تم تسجيله من مخصصات مالية في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي من جهة ومع ما تم تسجيله من تزايد في قيمة الواردات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ فإنه يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة هذا المخطط، حيث أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي ولدها مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك يرجع بالأساس إلى أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن مخطط الإنعاش الاقتصادي قد تم تلبيتها عن طريق الطلب الخارجي بدل الطلب المحلي، حيث تزايدت قيمة الواردات من ٩ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، وهو ما يعني ضياع آلاف فرص العمل التي كان من الممكن الاستفادة منها لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي.

تقييم آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي والبطالة:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ لمواصلة وتيرة الازدهار الاقتصادي الناتج عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عليه في المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية للبرنامج التي تزيد عن البرنامج السابق بحوالي ٦ أضعاف.

أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات النمو الاقتصادي ٢٠٠٥–٢٠٠٩

من حيث معدلات النمو عرفت انخفاضات متتالية طوال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع مداخيل المحروقات بفعل انخفاض الطلب على النفط والغاز عقب الأزمة الاقتصادية العالمية نهاية ٢٠٠٧، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا ملحوظا قدرت سنة ٢٠٠٩ بـــ ١٠,٥ % بفعل الأثر الايجابي للبرنامج على قطاعات البناء والأشغال العمومية.

الجدول٧: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٥–٢٠٠٩) الوحدة (%)

المؤشرات / السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	٤,٧	٥,٦	٦,٣	٦.١	١٠.٥
معدل النمو في قطاع المحروقات	٥,٨	– ٢,٥	– ٠,٩	– ٢,٣	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	٥,١	٢,٠	٣,٠	٢,٤	٢,١

المصدر: بودخدخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١– ٢٠٠٩، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص٢١٨.

فتدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٩.

أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات البطالة ٢٠٠٥–٢٠٠٩

سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على حجم العمالة ولو بشكل نسبي، حيث يوضح الجدول التالي تأثيراته على تغيرات حجم العمالة في أهم القطاعات ومعدل البطالة خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٩ كما يلي:

الجدول٨: تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر ٢٠٠٥–٢٠٠٩ (الوحدة: ألف عامل)

السنوات / المؤشرات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
حجم العمالة النشطة	١٠٠٢٧	١٠٢٦٧	١٠٥١٤	١٠٨٠١	١٠٥٤٤
حجم العمالة المشغلة	٦٢٢٢	٦٥١٧	٦٧٧١	٧٠٠٢	٩٤٧٢
الفلاحة	١٦٨٣	١٧٨٠	١٨٤٢	١٨٤١	١٢٤٢
الصناعة	٥٢٣	٥٢٥	٥٢٢	٥٣٠	/
بناء وأشغال عمومية	١٠٥٠	١١٦٠	١٢٦١	١٣٧١	١٧١٨
إدارة	١٥٢٧	١٥٤٢	١٥٥٧	١٥٧٢	/

السنوات / المؤشرات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نقل، مواصلات وتجارة	١٤٣٩	١٥١٠	١٥٨٩	١٦٨٨	٥٣١٨
أعمال منزلية وأخرى	٢٢٧٥	٢٤٨٥	٢٤٩٨	٢٥٧٩	/
معدل البطالة	%١٥.٣	%١٢.٣	%١١.٨	%١١.٣	% ١٠,٢

وجاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي وكما سبق الإشارة إليه في مخطط الإنعاش الاقتصادي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

ونظرا للقيمة المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٩ شهدت تزايدا في حجم الواردات من ١٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الاقتصادي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الطلب على الواردات وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي.

الخلاصـــة:

يمكن القول أن السياسة التوسعية في النفقات العامة التي انتهجتها الجزائر منذ سنة ٢٠٠١ من خلال المشاريع والبرامج المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة جد صعبة مرت بها بلادنا، وعانت خلالها من أزمة اقتصادية وسياسية كبيرة. وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال مخصصات مالية ضخمة هدفها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستعمال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ارتفاع مداخيلها من المحروقات.

لكن التأمل في معدلات النمو القطاعية المحققة خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩ تبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي وهو الذي من المفروض أن يكون ركيزة النشاط الاقتصادي، فالقطاع الصناعي الوطني لم يستفد من الطلب المتزايد الناتج عن البرنامجين وكان الاستيراد هو الحل، وهو ما يعد فشلا للسياسة الاقتصادية الوطنية بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وخاصة الصناعي.

ومن ثم يمكن القول أن مشكلة الاقتصاد الجزائري أساسا هي مشكلة عرض، ومادام الجهاز الإنتاجي الوطني غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية، فان زيادة الإنفاق لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني ولم ينتج عنها إلا زيادة الواردات، فباستثناء الهياكل القاعدية و البنى التحتية، فان باقي القطاعات الاقتصادية لم تبني لنفسها قاعدة صلبة تستغني بها عن دعم الدولة، وهذا ما قد يظهر على أنه عودة لتدهور النشاط الاقتصادي في حال خفض الدولة لإنفاقها العام بالمقارنة بما هو عليه في الوقت الحالي أو في حالة انخفاض مداخيل المحروقات.

على هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب وهو

ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب وفق النظرة الكينزية على تطوير معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، وعليه فإن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب، بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يمكننا من استنتاج مايلي:

١. يمتاز الجهاز الإنتاجي الجزائري بعدم الكفاءة وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد والناتج عن برنامجي الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١– ٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥– ٢٠٠٩، فمشكلة الاقتصاد الجزائري هي ضعف جانب العرض أكبر مما هي ضعف جانب الطلب، لأن الجهاز الإنتاجي يمتاز بعدم الكفاءة والمرونة.
٢. غياب الرشادة في الإنفاق العام، نجد في الغالب المشاريع والبرامج تتجاوز تكاليفها مخصصات ميزانياتها الأولية بسبب ضعف الدراسات، سوء اختيار البرامج، ضعف الرقابة والفساد...
٣. رغم تضاعف حجم الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٠ % وما رافقها من تزايد للطلب، إلا أن معدلات التضخم ظلت مستقرة مقارنة بالطلب المتزايد والذي تم تغطيته بالواردات.
٤. مقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٩، ورغم عودة الانتعاش للاقتصاد الوطني مقارنة بالفترة السابقة، فان أثر هذه النفقات على النمو الاقتصادي يعتبر محدود جدا وغير مستدام، إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات.
٥. إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف وبالتالي فانه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع أهدافها.
٦. أثر برنامجي الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١– ٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ إيجابا على قطاعات البناء، الأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع للمخصصات المالية الكبيرة الموجهة لها.
٧. لقد كان تأثير برنامجي الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١– ٢٠٠٤ والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥– ٢٠٠٩ على مستويات التشغيل مقتصرا على قطاع واحد هو الأشغال العمومية والبناء، وبالتالي فهو تأثير غير مستدام.
٨. إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص إكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، حيث سجلت معظم العمليات تباطؤ إن لم نقل توقف خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة.

المقترحات:

في سبيل تفعيل أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر نقترح ما يلي:

١. من أجل نجاح أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها، مع تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في دول جنوب شرق آسيا.
٢. ترشيد الإنفاق العام من خلال تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والمتابعة والانجاز، إضافة إلى تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق وتقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن من أجل زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات.

٣. الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، وتحسين مناخ الاستثمار وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية وتطوير الأجهزة الإدارية والحكومية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

٤. يتوقف تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل ومنه يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل لأن انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى تعطيل المشاريع، وعلى العكس مما كان متوقعا فقد انتهى الوضع الاقتصادي إلى ارتفاع قياسي في الاعتماد على صادرات النفط من ٩٢ % قبل فترة هذه البرامج إلى ٩٨ % خلال العام ٢٠١٢.

٥. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها بحكم كونها نواة الجهاز الإنتاجي المحلي، فهي بطاقة رابحة لو يُحسن استغلالها نظرا لخصائصها ومميزاتها فهي تستمد قدرتها على المنافسة والبقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة، وبالتالي قدرتها على تغطية جزء من الطلب على المواد والتجهيزات بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية هذا الطلب المتزايد.

٦. إن وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاه هذه البرامج.

المراجع:

١. بوفليح نبيل: آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

٢. بودخدخ كريم: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١– ٢٠٠٩، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص٢٠٣.

٣. بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠١٠، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي ٢٠١٠–٢٠١٤.

٤. بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

٥. موقع رئاسة الوزراء: .(www.cg.gov.dz/dossier-relance.htm)

6.World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P4.(http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf)

7.Banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 .(www.bankofalgeria.dz/rapport.htm)

8.International monetary fund : a manual on government finance statistics ,1990,PP 177,182

9.world bank, a public expenditure review, report n36270, vol 1, 2007,p7.